

«بنك الأراضى».. يواجه «التسقيع»

مستثمرون: يقضى على «المافيا» وتتفق مع «المطور»

كتب رضا العراقي

أكد المستثمرون أن رؤية الحكومة لإنشاء «بنك للأراضى» الاستثمارية جيدة تستحق التنفيذ العاجل، حيث تقضى على مافيا تجارة الأراضى وتحارب ظاهرة «التسقيع» بهدف الترتيح. قالوا إن أراضى الاستثمار خاصة «الصناعى» واجهت مشاكل وعقبات كثيرة بسبب السماسرة الذين حرموا المستثمر الجاد من فرصه الكبيرة وبأسعار مناسبة. الأمر الذى ساهم فى زيادة الأسعار بمعدلات تفوق 5 أضعاف الأسعار وفقاً للمعايير العالمية.

قالوا إن فكرة «بنك لأراضى الاستثمار» تتفق مع مشروع المطور الصناعى والتجارى وتمثل تطوراً له. قال الدكتور سمير عارف رئيس جمعية مستثمري العاشر من رمضان ورئيس مجموعة الأهرام لنظم الأمان يرى أن التوجه إلى إنشاء بنك لأراضى الاستثمار خطوة جيدة لمواجهة العديد من المشاكل التى تقابل المستثمر فى الحصول على أرض للمشروع مثل المضاربات وظاهرة التسقيع وغيرها من الممارسات التى تصدر من السماسرة وتجار



عارف

الأراضى. قال إن هذه الأفعال ترفع سعر الأرض دون داع وهذه الزيادة تمثل عبئاً حقيقياً على التكلفة النهائية للاستثمار، الأمر الذى يحد من قدرة الصناعة الوطنية على المنافسة فى الأسواق الداخلى والخارجية. أضاف أن تجميع الأراضى فى مكان واحد أو جهة واحدة مهم للغاية حتى يكون هناك سيطرة على اصحاب النفوس الضعيفة التى تقوم بالمضاربة والترتيح.



سعد



أبوالمكارم

أضاف عارف أن المشروع الجديد «بنك للأرض» يضمن التنسيق والتكامل بين القطاعات الصناعية وكذلك شفافية التخصيص والاستفادة القصوى من هذه الأراضى فى إقامة الأنشطة المختلفة. الدكتور محمد سعد الدين رئيس لجنة الطاقة باتحاد الصناعات وعضو مجلس إدارة غرفة البترول يرى أن تنظيم تخصيص الأراضى للأنشطة الاستثمارية ضرورة فى المرحلة القادمة حتى يكون هناك تقارب وتوافق مع الأسعار العالمية خاصة الدول المحيطة بنا وتكون المنافسة عادلة

بين الجميع، مؤكداً أن العديد من الدول المجاورة أسعار الأراضى فيها رمزى والبعض الآخر مجاناً وهذا ما يجب اتباعه لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

قال سعد الدين إن الممارسات الضارة التى يتبعها البعض فى بيع وتداول الأراضى يخلق الترتيح دون وجه حق مثل التسقيع والمضاربات التى ترفع سعر الأرض دون مبرر وهذا يمثل عبئاً مالياً على التكلفة النهائية للمشروع.

طالب بسرعة تطبيق المشروع حتى تضمن توفير أراضى للمشروعات الاستثمارية بأسعار مناسبة تشجع على الاستثمار.

الدكتور خالد أبوالمكارم رئيس المجلس التصديرى للصناعات الكيماوية يرى أن إطلاق «بنك الأراضى» للمشروعات الاستثمارية خاصة الصناعية يهدف إلى تيسير إجراءات الحصول على قطع الأراضى وهذا يحد من فرص السماسرة فى تجارة الأراضى الصناعية، مؤكداً أن الفكرة تضمن ترفيق جميع الأراضى الموجودة فى «البنك»، وأن جميع القطع متاحة للجميع دون ضبابية أو تقييم كما كان يحدث فى السابق حيث كان البعض يحصل على أراضى ليس لهم حق فيها فقط بهدف الاتجار والترتيح.